بحث بعنوان :

تاريخ السياسات الاقتصادية في ليبيا من 1979 إلى 2003م

دراسة تحليلية لتاريخ السياسات الاقتصادية وأثرها على التحولات التنموية

The History of Economic Policies in Libya (1979–2003): An Analytical Study of Their Impact on Development

إعداد :

أ.حسين فرج حسين آدم

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر,الأكاديمية الليبية, بنغازي

M.A.Hussien F Hussien Adem

cdoowayltd@yahoo.it

المدقق اللغوي : شاهين عبدالسيد بورواق – التعليم

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية تحليلية للسياسات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من 1979م إلى 2003م، محددة في إطار تأثير السياسات الاشتراكية والنموذج الريعي النفطي على التنمية ومستوى المعيشة, ويهدف البحث إلى تتبع تطور السياسات الاقتصادية، وتحليل آثارها على النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، مع إبراز تأثير العوامل الداخلية والخارجية. ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الوصفي لعرض السياسات وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي, ويظهر البحث أن بدايات الثمانينيات شكلت نقطة تحول اقتصادية، حيث برز التباين بين الأهداف المعلنة والواقع التطبيقي، وظهرت اختلال هيكلي في الاقتصاد نتيجة تراجع دور القطاع الخاص وانكماش القدرة الإنتاجية, وكما يرصد البحث محاولات المراجعة المحدودة للسياسات، ويخلص إلى أن الأزمة الاقتصادية كانت تراكمية، مما يستدعي إصلاحات شاملة لتحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى المعيشة.

الكلمات المفتاحيه : السياسات الاشتراكية , القطاع الخاص , الأزمة الاقتصادية , التنمية

Abstract:

This study provides a historical and analytical examination of Libya's economic policies during the period 1979–2003, focusing on the impact of socialist policies and the oil-dependent rentier economy on development and living standards. The research aims to trace the evolution of economic policies, analyze their effects on economic activity and resource distribution, and highlight the influence of internal and external factors. It employs a historical-analytical approach, supplemented by a descriptive method to present policies within their political and social context. The study shows that the early 1980s marked a pivotal economic turning point, revealing discrepancies between stated objectives and practical implementation, as well as structural imbalances resulting from the decline of the private sector and reduced productive capacity. It also reviews limited policy adjustments and concludes that the economic crisis was cumulative, underscoring the need for comprehensive reforms to achieve sustainable development and improve citizens' living standards

Keywords: Socialist policies, private sector, economic crisis, development

المقدمة :

تُعد دراسة التاريخ الاقتصادي لليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 1979م إلى عام 2003م مدخلًا علميًا مهمًا لفهم طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي في ظل السياسات الاقتصادية التي انتهجها نظام الجماهيرية. وتمثل هذه المرحلة الزمنية نهاية بلورة الأفكار الاقتصادية التي طرحها العقيد معمر القذافي، وبداية تطبيقها الكامل عبر تشريعات وسياسات ملزمة، قد جرى تنفيذها دون إتاحة مجال فعلي للنقاش أو التقييم، الأمر الذي يجعل من هذه الفترة حقلًا مناسبًا للدراسة الوصفية والتحليلية ذات البعد التاريخي . وينطلق هذا البحث من خلال تتبع نشأة وتطور السياسات الاقتصادية الليبية خلال فترة الدراسة، ووصف ملامحها وأدواتها وآليات تنفيذها، ثم تحليل آثارها الاقتصادية والتنموية على توزيع الموارد ومستويات المعيشة للسكان، وربطها بالظروف السياسية والاجتماعية الداخلية، وكذلك بالمتغيرات الإقليمية والدولية, ويظهر البحث أن بدايات ثمانينيات القرن العشرين شكّلت نقطة تحول رئيسية في الحياة الاقتصادية الليبية، حيث بدأت النتائج الفعلية للسياسات الاشتراكية في الظهور، وبرز الاختلال بين الأهداف المعلنة والتطبيق العملي، وهو ما انعكس على سمات النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة, وقد واجهت هذه السياسات صعوبات بنيوية ناتجة عن طبيعة الاقتصاد الليبي البسيطة، التي تقوم على هيمنة التركيبة القبلية على المجتمع في البدو وفي الحضر, وهو ما حدّ من فاعلية النموذج الاشتراكي المفروض .

كما ويتناول البحث إخفاقات السياسة الاقتصادية للنظام الليبي، وخصوصا فشلها في تجنيب الاقتصاد الوطني عن العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول الغربية لاحقًا، وما ترتب على ذلك من تراجع في القدرة الإنتاجية، وانكماش

اقتصادي، وتزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام ومعالجة اختلال الاقتصاد . ويحلل البحث أيضًا الآثار المترتبة على القضاء شبه الكامل على الرأسمالية المحلية الناشئة نتيجة السياسات الاشتراكية، وما أفرزه ذلك من ضعف مساهمة المجتمع في التنمية الاقتصادية، وتزايد الاعتماد على الدولة في كل مناحي الحياة, وانتشار مظاهر الركود والإفلاس، وبقاء المصارف الليبية في مواجهة تحديات اقتصادية دون بيئة استثمارية حقيقية في المجتمع, كما يرصد البحث التحول التدريجي نحو مراجعة هذه السياسات، ومحاولات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، سواء عبر تعديل بعض التشريعات الاشتراكية أو الشراكة مع الدولة، مع تحليل التشوهات الاقتصادية، مثل الفساد والمحسوبية، وتأثيرها في تعميق هشاشة الاقتصاد الوطني . وفي ضوء ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل تاريخي متكامل للسياسات الاقتصادية الليبية خلال الفترة (1979–2003م)، وبيان انعكاساتها على توزيع الموارد بين أفراد المجتمع والتحولات التنموية لسكان ليبيا، وصولًا إلى استخلاص نتائج علمية يمكن أن تُسهم في فهم طبيعة الاختلال الهيكلي الذي نشأ خلال هذه المرحلة، وطرح مقترحات وحلول اقتصادية لمعالجة آثارها، وهو ما تمثله خاتمة البحث .

وأهمية البحث تتضح من دراسته لمرحلة مفصلية في التاريخ الاقتصادي الليبي، بما تسهم به في فهم جذور الخلل الاقتصادي وبناء قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في تقييم التجربة الاقتصادية الليبية وصياغة سياسات مستقبلية أكثر فاعلية.

وتتمثل إشكالية البحث في تحليل طبيعة وفاعلية السياسات الاقتصادية التي انتهجها نظام الجماهيرية في ليبيا خلال الفترة (1979–2003م)، ومدى تأثيرها في تحقيق

التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة، في ظل تطبيق النموذج الاشتراكي والاعتماد على الاقتصاد الريعي النفطي، والمتغيرات الداخلية والخارجية.

ويهدف البحث إلى تتبع تطور السياسات الاقتصادية الليبية خلال فترة الدراسة, وتحليل آثار السياسات الاشتراكية على النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة, وتوضيح تأثير العوامل الداخلية والخارجية في الأداء الاقتصادي, وإبراز مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي .

ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي في عرض وتحليل السياسات الاقتصادية وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي

المبحث الأول:

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسات الاقتصادية :

. العوامل الداخلية وتطبيق النظام الاشتراكي :

كانت ليبيا تتجه قبل تبني الاقتصاد الموجّه إلى إصدار تشريعات هدفت إلى تنشيط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن أبرزها قانون رقم (15) لسنة 1959م بشأن الوكالات التجارية، الذي اشترط سيطرة الملكية الليبية بنسبة لا تقل عن 51% على الأنشطة الاقتصادية (المجمع القانوني الليبي,1959). كما وأتجهت ليبيا، قبل تبني الاقتصاد الموجّه، إلى تشجيع الصناعة والقطاع الخاص عبر تقديم إعفاءات جمركية، من بينها القرار رقم (7) لسنة 1958م الذي منح مصنع بادي لطحن الحبوب وصناعة المكرونة إعفاءً جمركيًا على الأدوات المستوردة لمدة خمس سنوات، في إطار دعم النشاط الصناعي الوطني (المجمع القانوني الليبي,1958). ولكن بعد عام 1969م تركزت السلطة في يد مجلس قيادة الثورة وأصبح الجهة الوحيدة

المخولة باتخاذ القرارات المصيرية في ليبيا، إذ أكد العقيد معمر القذافي امتلاك السلطة المطلقة المستمدة من الثورة، بما يتيح للمجلس التشريع وإصدار القوانين والأوامر الملزمة دون اعتراض، مع القدرة الكاملة على تنفيذها وفرض العقوبات على من يخالفها (القذافي,1976, ص368). ثم اتفق أعضاء مجلس قيادة الثورة على حله وإعلان قيام سلطة الشعب عام 1977م، ثم أعلن القذافي في عام 1978م تخليه شكليًا عن ممارسة السلطة باستقالته من أمانة مؤتمر الشعب العام، مكتفيًا بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة, وأصبحت الاشتراكية في ليبيا بوصفها أداة لتحقيق المساواة وضمان مشاركة أبناء الوطن في ثرواته، وأن الثروة الرأسمالية لا تتم إلا على حساب الفئات الفقيرة، وأنها حقوق مسلوبة من الفقراء، وهو ما شكّل الأساس الفكري للتوجهات الاقتصادية اللاحقة (القذافي,1978, ص208). وبذلك تبلورت القوى الداخلية المؤثرة في الاقتصاد الليبي من خلال تبنّي السلطة سياسات وتشريعات اقتصادية جديدة بعد عام 1979م، انعكست على هيكل الاقتصاد الوطني ومستوى معيشة السكان، وأسهمت في إعادة تشكيل علاقات الإنتاج والتوزيع، بما أدى إلى تراجع دور القطاع الخاص وتعاظم دور القطاع العام .

. القوة الخارجية وفرض الحصار والعزلة الدولية على ليبيا :

في إطار تأثيرات القوة الخارجية، شكلت حادثة تفجير طائرة لوكيربي عام 1988م نقطة تحول مفصلية في علاقة ليبيا بالمجتمع الدولي، إذ أسفرت عن مقتل 259 راكبًا و11 من سكان مدينة لوكيربي. وفي عام 1991م وُجّه الاتهام إلى عنصرين من المخابرات الليبية، ما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا للمطالبة بتسليمهما، ومع رفض ليبيا، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (731) عام 1992م، وتلاه فرض عقوبات دولية بموجب القرار رقم (748) في العام نفسه، لترزح ليبيا تحت حصار سياسي واقتصادي

وعزلة دولية واسعة, وتعززت هذه العزلة بإصدار الولايات المتحدة قانون داماتو، الذي قيد استثمارات الشركات الأجنبية في ليبيا، الأمر الذي انعكس سلبًا على قطاعي النفط والغاز، ولاسيما القطاعات الإستراتيجية, واستمر هذا الحصار إلى أن قامت ليبيا في عام 2003م بإعلان مسؤوليتها عن حادثة لوكيربي واستعدادها لدفع التعويضات ما أدى إلى رفع العقوبات الدولية، مع بقاء بعض القيود الأمريكية، كما أعلنت في العام نفسه تخليها طوعًا عن برامج أسلحة الدمار الشامل، في إطار مساعٍ لإعادة الاندماج في النظام الدولي (مسعود,2010, ص141).

المبحث الثاني :

السياسات الاقتصادية الداخلية في ظل النظام الاشتراكي عام 1979م-2003م :

في سياق التحولات السياسية والاقتصادية في ليبيا في هذه الفترة التاريخية، نجد قيام السلطة بترسيخ النظام الاشتراكي، الذي طبق منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال تشريعات مرتبطة بالملكية العامة وقوانين العمل والضرائب والرواتب، إلى جانب توسيع دور الدولة في إدارة الإنتاج والتوزيع. وأسهمت هذه السياسات في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وهو ما انعكس بوضوح في المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمستوى معيشة السكان. غير أن بعد هذه السياسات أخذ السكان في الاعتماد المتزايد على الدولة، إلى جانب ضعف الكفاءة الإنتاجية، مما أدى إلى عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية وظهور أزمات في توفير السلع, ولم ينجح دعم الإنتاج المباشر دون تطوير الموارد البشرية أو تنمية السوق المحلي، فضلاً عن استحواذ الدولة على عمليات التسويق، مما أسهم في تعثر القطاعين الزراعي والصناعي عن مواكبة متطلبات

الأسواق المحلية والخارجية، وهذا كشف عن محدودية جدوى هذه السياسات على المدى الطويل .

. تقلص دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي وتفعيل الاقتصاد الحكومي :

قامت الدولة بالهيمنة على النشاط الاقتصادي، وتقلص دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، فأصبح القطاع العام الركيزة الأساسية للتنمية، مع إخضاع القطاع الخاص لتوجيهاته وخططه, وسيطر اعتقاد بأن الاعتماد على القطاع العام يساعد في الإسراع من إنجاز مهام التنمية وفق التخطيط المركزي, غير أن التطبيق العملي كانت تتخلله العديد من المشاكل، حيث تحول اعتبارا من عام 1976م القطاع العام إلى أداة تخدم هيمنة الدولة على مفاصل الاقتصاد والسلطة، وبرزت مظاهر ما عُرف برأسمالية الدولة ورجال الإدارة، مما أفرغ الأهداف التنموية من مضمونها الحقيقي (حمدان,1976, ص74). وأصبح الإنفاق العام قائمًا على قيام الدولة بشراء السلع والخدمات المختلفة وتوزيعها على المجتمع، الأمر الذي جعلها الجهة الوحيدة التي لها الحق في تحديد قيمة السلع والخدمات السوقية داخل الدولة (الشامي,2014, ص94). وبهذه السياسة الاقتصادية قضت ليبيا بالنظام الاشتراكي على أسس الرأسمالية الناشئة حيث تم إلغاء علاقة رب العمل بالأجير، وإلغاء الإيجار والأجور، لتصبح الدولة الجهة المركزية المسيطرة على كل أشكال الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات في داخل الدولة (القذافي,1976, ص38). ويعتبر تأميم منبع بن غشير بموجب القانون رقم 71 لسنة 1970 هو أولى الإجراءات في هذه السياسات في مسيرة تأميم قطاع التصنيع، حيث انتقلت ملكية أحد أهم الموارد الطبيعية الصناعية من شراكة مع أجنبي إلى ملكية

الدولة المباشرة (المجمع القانوني الليبي,1970). وتحولت ليبيا لاحقًا إلى تأميم شبه كامل للاقتصاد, حيث صدر قرار رقم 735 لسنة 1984م (المجمع القانوني الليبي,1984). ليكمل المنظومة التشريعية القاضية على النشاط التجاري الخاص, وكان هذا القرار تجسيدًا عمليًا لفلسفة إلغاء الطبقة الوسطى في ليبيا خلال عقد الثمانينيات، وساهم بشكل حاسم في شل حركة السوق الحرة وتراكم الممتلكات تحت سيطرة الدولة, كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 219 لسنة 1981م بإنشاء الشركة العامة لصناعة الخبز والحلويات والخبيز، ليكون تتويجًا لسياسة الدولة في السيطرة الكاملة على سلاسل الإنتاج والتوزيع, وكما تم أيضا تأسيس الشركة العامة للأسواق بقرار رقم 255 لسنة 1986م لتشكيل اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للأسواق، بما يعكس توجّه الدولة نحو التنظيم المركزي والتوزيع الاجتماعي للسلع (المجمع القانوني الليبي,1986). وبالتالي، تم إنشاء الأسواق العامة والجمعيات الاستهلاكية، والقضاء على التجارة الحرة التي تم اعتبارها استغلالية، حيث تم تصنيف مهنة التجارة والمقاولات كمهن غير منتجة تمارس الاستغلال من خلال رفع الأسعار على المستهلك (القذافي,1978,ص303). وتماشيًا مع السياسات الاشتراكية في ليبيا، نص قرار رقم 12 لسنة 1995م على تنظيم توزيع بعض السلع المحلية والمستوردة عبر الشركات العامة التي تم تأسيسها تباعا، بهدف مكافحة السمسرة والتجارة خارج القنوات الرسمية كالأسواق العامة والجمعيات التعاونية التي صارت هي القنوات المسموح بعملها ومعها الحوانيت العسكرية، مما أنهى التداول التجاري الحر في فترة الثمانينات والتسعينات (المجمع القانوني الليبي,1995). بدأ التمهيد لذلك بتأسيس نظام جديد لتوزيع السلع عبر الجمعيات التعاونية، وأصدر قانون رقم 60 لسنة

1976م بشأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، لتعزيز دور الدولة في تنظيم السوق وحماية المستهلك (المجمع القانوني الليبي,1976). وكان هذا في إطار تطبيق السياسات الاشتراكية في ليبيا، وتم تعديل وتطوير هذا النظام بعدة إجراءات تنظيمية، (القذافي,1978, ص303؛ المجمع القانوني الليبي,1976؛ 1995). ووضعت الأسس القانونية للنظام الاقتصادي الجديد، وتخلل ذلك بعض التشريعات التي تسمح للأفراد بممارسة البيع والشراء حيث تم إصدار قرار رقم 736 لسنة 1984م بشأن بيع المستهلك لمنقولاته المستعملة, كتتويج لسياسة إلغاء التجارة الخاصة والسمسرة, ولكن في أواخر التسعينات بدأت الدولة في تعديل بعض القوانين حيث شرعت في السماح مؤخرا للقطاع الخاص بممارسة الاستيراد ولكن قيد الاستيراد وربطه بالتصدير بقرار رقم 1207 لسنة 1990م (المجمع القانوني الليبي,1990). على ألا يُسمح بالاستيراد إلا للشركات التي تصدر منتجات محلية بنظام المقايضة، وهذا التقييد خلق أزمات في توفير السلع وارتفاع الأسعار، وخلق مشكلات تجارية واحتكارية وظهور سوق سوداء في الخفاء

. تدهور الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي :

شرعت ليبيا في سياسة تأميم الأنشطة الاقتصادية الأجنبية مع المحلية بعد الثورة، حيث أممت الوكالات التجارية وشركات التوزيع الأجنبية، بما في ذلك شركات الوقود والتأمين وشركة استكشاف النفط البريطانية، مع حظر تشغيل العمالة الأجنبية وترافق مع ذلك تشجيع الليبيين على العمل لحسابهم الخاص، ودعمهم برفع الحد الأعلى للأجور ومنح أبناء العمال علاوات مماثلة لموظفي الدولة, وقامت ليبيا بتأميم المصارف الأجنبية وشركات التأمين الأجنبية وشركات النفط الأجنبية ومصنع التبغ,

ولكن أدى هذا التأميم إلى تسريح الشركات النفطية الأجنبية لعدد كبير من العمال، مما زاد أعداد الباحثين عن عمل، خصوصًا في القطاعات ذات العوائد المحدودة، وهو وهذا أدى إلى ظهور بطالة مقنعة نتيجة محدودية الفرص وعدم توافقها مع طموحات الباحثين عن عمل .

. سياسات تجميد مرتبات القطاع العام :

ولكي تكلل هدر الموارد المالية العامة وتقليل الأنفاق العام فقد قامت الدولة بتثبيت رواتب القطاع العام عند الحد التي تم وضعه وفق معيشة عام 1981م، مع قيام الدولة بالتوسع في التوظيف الحكومي بعد تقلص نفوذ القطاع الخاص وانعدام سبل النشاط الخاص غير الإنتاجي، وخصصت الميزانية مبلغ اثنين مليار دينار كنفقات عامة للتحول الاشتراكي عام 1978، ورُصد منها 700 مليون دينار للرواتب والمصروفات الأخرى (القذافي,1971, ص ص55-317-232-255). مما يعكس توجهه الدولة إلى التركيز الدولة على توفير فرص العمل فقط ضمن القطاع العام على حساب النشاط الاقتصادي الخاص (القذافي,1978, ص133). وظل ثبات رواتب موظفي الدولة السبب الرئيس لتدني مستوى المعيشة، رغم ترافق هذا السبب مع عوامل أخرى، والنتيجة كانت بعد إضعاف سعر صرف الدينار الليبي بنسبة تقارب 130% مع بداية الألفية الثالثة بعد تعديل سعر الصرف مما أدى إلى تراجع قدرة نفقات الأسر بشكل ملحوظ. فقد أظهرت المؤشرات أن نفقات المعيشة، التي تم قياسها أساسًا على عام 1999 كمؤشر 100، انخفضت إلى 97 عام 2000 ووصلت إلى 79 عام 2004، ما يعكس تدهور الأوضاع المعيشية نتيجة التضخم وثبات مرتبات القطاع العام وفق قانون 15 لسنة 1981م مع

تغير قيمة الدينار الليبي (المصرف المركزي,2004). إلى أن ارتفعت تكلفة الخدمات الأساسية للأسرة الليبية عام 2008، حيث بلغ الإنفاق السنوي على الكهرباء 468 دينار (44% من الضروريات الأساسية)، والغاز 32 دينار (3%)، والبنزين 434 دينار (40%)، والصرف الصحي 135 دينار (12%)، بإجمالي 1069 دينار. بالمقابل، حددت الدولة حد الإنفاق الأسري بـ16830 دينار سنويًا، بافتراض وجود عاملين في كل أسرة بدخل ثابت، وهذا يوضح العجز في النفقات المعيشية للأسر مما يوضح الحاجة الملحة لزيادة دخل الأسرة بنسبة 40% لتغطية النفقات الضرورية دون أعباء إضافية (البحوث الاقتصادية,2009, ص ص26-29).

. السياسات الاقتصادية في قطاع الزراعة :

شهدت السياسات التنموية الزراعية في ليبيا سرعة في الإنفاق العام على هذا القطاع، مما أثّر على المالية العامة وخلق اتكال متزايد على الدولة. وقد كان قسم كبير من الميزانية التنموية مخصصًا للزراعة، التي عانت من فوضى في التخطيط والتنفيذ بسبب السرعة في التنفيذ والمترافق مع عدم خبرة كبيرة من السكان في مجال الزراعة، وبسبب هذه السرعة في التخطيط فقد تم إصدار توجيهات مركزية بإنتاج محاصيل غير إستراتيجية وفق تعليمات الدولة للمناطق المختلفة، دون مراعاة الاحتياجات الفعلية للسكان والأسواق (القذافي,1976, ص259). وعلى الرغم من السرعة والعشوائية في التخطيط الزراعي المترافق مع الاعتماد المتزايد على الدولة، قامت الحكومة بتوزيع المزارع الجاهزة النموذجية، حيث منح المصرف الزراعي قروضًا بقيمة 66 مليون دينار للفلاحين تُسدد بأقساط ميسرة، واستفادت منها 170 ألف أسرة، مع استصلاح 700 ألف هكتار للزراعة وتوزيع خمسة آلاف مزرعة تضمنت 25 ألف مواطن، مما

يعكس محاولة الدولة التوازن بين توجيه الإنتاج الزراعي ودعم السكان مباشرة (القذافي,1978, ص ص337-340). وتم إنفاق حوالي 50 مليار دينار ليبي على المشاريع التنموية خلال الفترة من 1970 إلى 2000، وكان القطاع العام في هذا الإنفاق خلال هذه الفترة التاريخية هو المُحرك الرئيسي للاقتصاد منذ 1977, وعلى الرغم من هذا الإنفاق الضخم، كانت تلك العقود قد شهدت عجزاً واضحاً في تقدم القطاعات الإنتاجية الأساسية، مثل الزراعة وغيرها. فلم تتمكن هذه القطاعات من تحقيق النمو المتناسب مع حجم الأموال الموجهة، مما يشير إلى وجود خلل بالتسرع في التخطيط أو الكفاءة، أو طريقة تخصيص الموارد داخل الإنفاق العام (الغزواني,2015, ص14). كما وتعاني التنمية الزراعية في ليبيا الممولة من الدولة من تحديات تتعلق بضعف الرقابة والفساد المالي والإداري, وتم إثارة مخاوف حول وجود تقارير مزورة من جهات الرقابة في متابعة المشاريع الزراعية وتنفيذها، حيث تم تزوير إحصائيات مشاريع تربية الأبقار والأغنام بهدف تغطية الخسائر, كما وتم الإقرار بوجود فساد مالي وإداري، بما في ذلك رشاوى مقابل منح تراخيص استيراد أو تصدير لتحقيق منافع شخصية (القذافي, 1978م, ص263)، مما يقوّض جهود التنمية الزراعية ويتم هدر الموارد .

. السياسات الاقتصادية في قطاع الصناعة :

وفي إطار السياسات الاقتصادية لليبيا في قطاع الصناعة، تم تحويل ملكية المصانع إلى الشعب، مع استمرار العمال في العمل داخلها وتقاسم حصتهم من الإنتاج، وإقامة لجان شعبية لإدارتها, وخلال تطبيق سياسة التأميم، تم التعويض عن المؤسسات الخاصة التي سيطرت الدولة عليها، بصورة جزئية بسبب محدودية القدرة المالية للميزانية العامة على تنفيذ هذا التعويض بالكامل. وأما المصانع الصغيرة فقد سمح

لأصحابها بإدارتها بأنفسهم مع أسرهم ومنع توظيف عمال إضافيين من خارج الأسرة،(القذافي, 1978م, ص299) بينما لم يكن مسموحًا بتعطيل المصانع الكبيرة، إذ تشكلت إدارتها وتشغيلها ضمن إطار المؤسسات الاشتراكية، فيما تم توظيف أصحاب المصانع التي تأممت من قبل أمانة اللجنة الشعبية العامة كمنتجين في إحدى تلك المؤسسات الإنتاجية دون أن يتقلدوا أي مسؤولية إدارية في مؤسساتهم السابقة. غير أن اقتحام المؤسسات الإنتاجية الخاصة والزحف عليها أدى إلى استيلاء بعض المنتجين عليها كما لو كانت غنائم، رغم أن ذلك لم يكن مبررًا، بينما مسؤولية تنظيم تشغيلها تقع على عاتق اللجنة الشعبية المكلفة بذلك، واقتصرت مشاركة العمال على تشكيل لجان عمالية للمنتجين وعقد مؤتمرات عمالية لتحديد حصصهم من الإنتاج فقط (القذافي,1978, ص ص67-142-416-417-419). ولكن بدأت مظاهر إخفاق التوجه نحو القطاع العام في إدارة الاقتصاد تتضح مع تحويل المصانع والمؤسسات إلى ملكية عامة، حيث انخفضت كفاءة الأداء وتراجع مستوى الإنتاجية، وفقدت الحوافز على العمل، وانتشرت البيروقراطية والمكتبية، وسيطر الاحتكار وضعف التنافس, كما تعرضت العديد من المشاريع الحكومية للتخريب والإهمال المتعمد، بما في ذلك تكسير المعدات وسوء الإدارة، وساهم تهريب السلع والعملات والذهب خارج البلاد في تفاقم الأزمة (القذافي,1978, ص141؛ شرننة والفرجاني,2006, ص ص8-23). وأظهرت التجربة الليبية في القطاع العام إخفاقات واضحة من انخفاض الإنتاجية وفقدان الحوافز وانتشار البيروقراطية والاحتكار، ما حال دون تحقيق الأهداف الاقتصادية للتخفيف من هذه الإخفاقات، وشرعت الدولة منذ 1986م في اعتماد الملكية الجماعية الخاصة للأنشطة الاقتصادية عبر طرح أسهم في المصانع العامة ضمن مشروع الاشتراكية الشعبية، مع تساوي الأسهم ومنع ظهور رأسمالية كبيرة وحرمان الملكية الفردية للأرض, وفي هذا الإطار، صدرت عدة قرارات لتنظيم التملك

والاستثمار، منها قرار اللجنة الشعبية رقم 300 لسنة 1993م بتحديد قيمة سهم المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة بـ100 دينار، وقرار رقم 85 لسنة 1994م بشأن حظر استيراد بعض السلع والآلات والمعدات الصناعية، وقرار رقم 273 لسنة 2007م بإنشاء صندوق تصفية الشركات العامة والأجهزة المنحلة، وقرار رقم 89 لسنة 2009م بإنشاء الهيئة العامة للتمليك والاستثمار لتشجيع تملك الوحدات الاقتصادية العامة ورعاية الاستثمار الوطني والأجنبي (المجمع القانوني الليبي,1959؛ مدونة الإجراءات (د.ت)؛ موسوعة التشريعات (د. ت). وتدخلت الدولة أيضًا في القطاعات الإنتاجية من خلال فرض قيود على التجارة الخارجية، حيث صدر قرار رقم 85 لسنة 1994م بشأن حظر استيراد بعض السلع، بما في ذلك الآلات والمعدات الصناعية ومحركات السيارات والإطارات، مما مثل مرحلة التحكم الأمني للدولة في السلع والتجارة مع الخارج (المجمع القانوني الليبي,1994؛ مدونة الإجراءات(د. ت).

. السياسات الاقتصادية في قطاع الخدمات :

كانت هناك نظرة سلبية من الدولة الليبية تجاه قطاع الخدمات، إذ جرى اعتباره قطاعًا غير منتج من منظور الفكر الثوري، وقد انحصر المفهوم الحرفي للإنتاج في مجالي الزراعة والصناعة، بينما جرى تصنيف العديد من الأنشطة الخدمية بوصفها غير منتجة، مثل أعمال التنظيف، وإعداد القهوة، والعمل في المخابز ومحال البيع والشراء، والعاملين في المقاهي الخاصة، والحلاقة، إضافة إلى العاملين في تشغيل ماكينات طحن الحبوب. في المقابل، تم اعتبار بعض الأنشطة الأخرى، كأعمال الإصلاح في الورش وقطاع البناء والتشييد، ضمن الأنشطة الإنتاجية. وقد انعكست هذه النظرة للإنتاج على أوضاع العاملين في قطاع الخدمات، بالرغم من دوره الحيوي في تلبية احتياجات السكان اليومية وتحريك النشاط الاقتصادي العام (القذافي,1978,

ص165). والجدير بالذكر أن المجتمع الليبي شهد تحولات سريعة في بنيته السكانية والمعيشية، إذ انتقل خلال فترة وجيزة من نمط البداوة إلى الاستقرار الحضري, بالرغم من بساطة البنية البدوية، بحكم عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي, ومع نشوء التجمعات الحضرية في مرحلة متأخرة، بدأت ملامح الرأسمالية الناشئة في الظهور في سياق الدولة الحديثة عقب الاستقلال، من خلال استغلال الفرص والتفاعل مع مؤسسات الحكم. غير أن ثورة عام 1969 واجهت هذه الفئة بسياسات مناهضة للبرجوازية والرأسمالية وعاملتها معاملة البرجوازية الإقطاعية في سائر العالم، وأجبرت الرأسمالية الناشئة تحت الرعاية الحكومية السابقة, وأجبرتها على سداد القروض والالتزامات المالية السابقة، مما أدى إلى حالات إفلاس واسعة, وكشفت هذه الإجراءات هشاشة الرأسمالية، لاعتمادها الكبير على القروض المصرفية والدعم الحكومي، سواء عبر تخصيص الأراضي أو الاستفادة من الإنفاق العام, وبعد إجراءات التأميم تبيّن عجز الحسابات المصرفية للرأسماليين عن تغطية التزاماتهم المالية، في حين غادر بعضهم البلاد تاركين ديونهم دون تسوية (القذافي,1978, ص292). ومن محاربة قطاع الخدمات في ليبيا فقد تم إلغاء التجارة والقطاع الخاص الخدمي بجميع أنواعه والتركيز على الإنتاج (القذافي,1976, ص253). وشملت هذه السياسات الاستيلاء على المصانع والمتاجر الخدمية، كمتاجر الملابس والأحذية والأثاث والصيدليات ومحال المواد الغذائية، وبذلك استكملت الدولة سيطرتها على مراكز توزيع السلع، بهدف تولي عملية تسويق وبيع المنتجات بشكل مباشر (القذافي,1978, ص ص421-423). كما تم فرض سياسات تقشفية في إطار التوجه الاشتراكي، وتمثلت في الاستغناء عن العديد من السلع غير الأساسية، والتقليل من معايير الجودة في السلع الأساسية, وشمل ذلك تقليص الواردات الخارجية وحصرها في حدود ضيقة تكتفي بتلبية الحاجات الضرورية فقط، مع الاعتماد على سلع منخفضة التكلفة

مستوردة من الدول الاشتراكية، إلى جانب التركيز على تطوير صناعة الملابس المحلية (القذافي,1984, ص293). وعلى الرغم من تأميم النشاط الخدمي، أخفقت الدولة في إدارة التجارة بالأسواق العامة بكفاءة، إذ انتشرت مظاهر الفساد والسرقات، مما انعكس سلبًا على الأوضاع المعيشية للسكان, وبرزت ممارسات احتكارية تمثلت في قيام بعض مديري الأسواق بتخزين السلع وادعاء عدم توفرها في الأسواق العامة المملوكة للدولة، وهو ما كان يستوجب فرض العقوبات, (القذافي,1978, ص143).

. سياسات التنمية البشرية في الصحة والتعليم :

لم يقتصر التأثير على القطاعات الاقتصادية، بل امتد إلى القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع الصحي، حيث بدأت مظاهر الفساد والمحسوبية في الظهور، وخصوصا في ملفات العلاج بالخارج. وقد سعت الدولة إلى مواجهة هذه الممارسات من خلال إخضاعها لمحاكم خاصة وإحالتها إلى ما هو معروف حينها بمحكمة الشعب (القذافي,1978, ص143). وتأثرت أوضاع الصحة في ليبيا بمستويات النمو الاقتصادي للسكان، إذ لم تشهد البنية التحتية للرعاية الطبية تحسنًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد الأسرة 3.6 سرير لكل ألف نسمة حتى عام 2003م. في المقابل، سجلت الكوادر الطبية تطورًا واضحًا، إذ تحسنت نسبة الأطباء من طبيب واحد لكل 2507 نسمة عام 1970م إلى طبيب واحد لكل 733 نسمة عام 2003م، بما يعكس توسعًا في الموارد البشرية الصحية دون دعم كفاية في التجهيزات الصحية والمستشفيات (العامة للتخطيط,2004, ص2). وأيضا في أهداف تنمية الموارد البشرية في التعليم، اتجهت ليبيا إلى تعزيز التعليم باللغة العربية، والحد من انتشار اللغة الإنجليزية انسجامًا مع التوجه القومي للدولة, وقد أتضح ذلك في إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية، إلى جانب إيقاف عمل المدارس الأجنبية داخل ليبيا (القذافي,1971,

ص269) وكان لهذا القرار تأثير بعيد على الدولة في السنوات التالية شملت جيل كامل أهمل اللغة الانجليزية.

. السياسات اتجاه البنية التحتية والإسكان :

وفي إطار تأثير السياسات الاشتراكية المتعلقة بالإسكان في ليبيا، صدر تشريع يقضي بمنع تأجير المساكن، وإقرار مبدأ البيت لساكنه، بحيث آلت ملكية الوحدات السكنية إلى شاغليها الفعليين، مع إعطاء أولوية السكن لأفراد أسرة المالك متى استوفوا الشروط، وتخصيص باقي المساكن لقاطنيها، انطلاقًا من اعتبار الإيجار شكلًا من أشكال الاستغلال (القذافي,1978, ص ص70–300). كما اتسمت السياسة الليبية بتركيز ثابت على تلبية الحاجات الأساسية وفق معطيات السياسة الإسكانية العامة, ولكن لوحظ في هذا الإطار اعتبارات الحد من التوسع في مشاريع الإسكان رغم النمو السكاني، في سياق السعي إلى مكافحة التضخم وتجنب الأعباء المالية المتجددة المترتبة من القروض الإسكانية، وما يلزمها من التزامات تتعلق بتوفير البنية التحتية للمدن الجديدة, ونتيجة لذلك، كانت سياسة منح القروض الإسكانية عبر المصارف التجارية الحكومية بقيم مالية سنوية ثابتة بغض النظر عن نمو السكان, وهذا أنتج أزمة في السكن، إذ بلغت قيمة القروض العقارية 1.125 مليار دينار عام 1990م، و1.340 مليار دينار عام 1995م، ثم 1.460 مليار دينار عام 2000م، و1.424 مليار دينار عام 2004م، واتسمت سياسة ليبيا في قطاع الإسكان بالثبات النسبي دون زيادة، مع التركيز على تلبية الحاجات الأساسية دون التوسع المفرط رغم النمو السكاني، وذلك في إطار مكافحة التضخم وتجنب الأعباء المالية المتجددة المترتبة على القروض الإسكانية.

وقد سجلت القروض الممنوحة من المصارف الحكومية شبه استقرار بين 1990 و2004م، كما كانت نفقات الدولة على برامج التحول في الإسكان وتنمية المناطق مع تعديل سعر الدينار، في تراجع ملحوظ عام 2003م، ما انعكس سلبًا على أوضاع السكان المعيشية, بسبب محدودية قدرة الميزانية العامة على مواكبة التوسع العمراني وزيادة عدد السكان، ولهذا اضطرت الدولة إلى إيقاف برامج الإسكان العام، مما أسهم في تفاقم الصعوبات المعيشية للسكان (المصرف المركزي,2004).

. تأثير تقلبات إيرادات النفط على السكان :

مكنت البنية التحتية النفطية من تصدير حوالي 1.8 مليون برميل يومياً، مع إمكانية رفع القدرة الإنتاجية إلى 10 ملايين برميل يومياً عند توفر البنية التحتية المناسبة في السنوات اللاحقة لبداية تصدير النفط، وأتاحت شبكة خطوط الأنابيب البحرية التي تم ربطها لاحقا بالأسواق الأوروبية بسهولة بالغاز, غير أن ليبيا قبل ذلك بكثير غيرت إستراتيجيتها بعد عام 1970م لتتوافق مع السياسات الاشتراكية، مع تطوير البنية التحتية للنفط حسب الاحتياجات الضرورية فقط للدولة، حيث بلغت الاستثمارات الإجمالية الليبية في النفط نحو 5.7 مليار دينار بين 1970 و2003م، وقامت الدولة بقرار حكومي من مجلس قيادة الثورة بتخفيض الإنتاج متعمداً من 3.3 مليون برميل يومياً في 1970م إلى 1.42 مليون برميل يومياً في 2003، كإستراتيجية للحفاظ على الثروة النفطية وضمان الاستدامة المالية (الغزواني,2015, ص25؛ العماري,(د.ت), ص36؛ العامة للتخطيط,2004, ص38). واستفادت ليبيا في البداية من احتياطياتها النفطية الكبيرة التي تُقدّر بحوالي 65 مليار برميل، حيث مكنت هذه الثروة الدولة من زيادة الإنتاج لتعويض العجز المالي وتسريع التنمية، مما انعكس إيجابياً على الإيرادات

المالية ومستوى المعيشة خصوصا مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً منذ عام 1969م. ولكن لمعرفة التأثير الحقيقي المفترض لأسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية فمن المهم توضيح أن أسعار النفط الدولية تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل عالمياً، وهو ما ينعكس بالانخفاض بدوره على أسعار السلع والخدمات محليا ودوليا؛ فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الطاقة والنقل، مما يرفع أسعار العديد من السلع، والعكس صحيح عند انخفاضها, ولهذا ليس من المبرر رمي كل التأثيرات الاقتصادية على انخفاض أسعار النفط العالمية, خصوصا بعد تحول ليبيا إلى السياسات الاشتراكية بعد عام 1970م، حيث عمدت الدولة إلى تخفيض الإنتاج النفطي عن قصد، وقامت بتحديد البنية التحتية للنفط بما يتوافق مع ميزانية الدولة المخطط لها، حسب القرار السياسي الليبي, على الرغم من الإمكانيات التي كانت تسمح بتصدير كميات أكبر في الأسواق الدولية والوصول بسهولة إلى الأسواق الأوروبية, وظهر أثر هذه السياسة التقشفية في فترة الثمانينات والتسعينات وتقليص الإنفاق العام, فكانت ليبيا في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة تشهد زيادة سريعة في الأصول النقدية العامة، حيث تضاعفت الأصول المحلية من 5.4 مليار دينار عام 2001م إلى 11.5 مليار دينار عام 2004م، وارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى المصرف المركزي من 1.5 مليار دولار عام 1995م إلى 26.7 مليار دولار عام 2004م، ولكن دون أن يقابل ذلك توسع في الإنفاق العام ليتناسب مع وفرة الموارد المالية الضخمة, ولم تصاحبها تشريعات كافية لاستثمار الإيرادات في البنية التحتية، وظل القطاع الخاص محدود النشاط بسبب السياسات الاشتراكية السابقة بينما شهدت أسعار السلع تذبذبًا ملحوظًا، فبلغ التضخم 1.3% عام 2004م، وارتفع إلى 2.7% عام 2005م، وانخفض إلى 1.5% عام 2006م قبل أن يرتفع إلى 6.3% (التنمية الاقتصادية في ليبيا , 2003م, ص10) وبلغ ذروته 10.4%، ما انعكس على القدرة

الشرائية للمواطنين, وبذلك أثرت هذه السياسات بشكل مباشر على المجتمع الليبي، حيث تجاوزت نسبة محدودي الدخل 70% من السكان، مؤشرة إلى هشاشة الأوضاع الاقتصادية رغم وفرة الموارد المالية للدولة (المصرف المركزي – مصلحة الإحصاء والتعداد,2004؛ ص170).

المبحث الثالث:

الأوضاع في ظل السياسات الاقتصادية الاشتراكية :

. مظاهر السياسات الاقتصادية الاشتراكية :

قامت الدولة بتبني النهج الاشتراكي وترسيخ مفهوم السلطة الشعبية، وإعلان الثورة الشعبية سنة 1973م من خلال خطاب زوارة، الأمر الذي رافقه تطبيق سياسة جمهرة الإدارة وإخضاعها لتغييرات متواصلة وفق تصور سلطة الشعب, وقد أسهم ذلك في إضعاف التنظيم الإداري للدولة وغياب الانسجام التشريعي، حيث تداخلت الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية، وتعددت الإدارات التي تؤدي الإجراءات والخدمات ذاتها دون مرجعية تنظيمية موحدة, كما أدى تمسك كل إدارة بصلاحياتها إلى التوسع غير المبرر في طلب المستندات بوصفه أداة لفرض النفوذ الإداري، مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف المعاملات من حيث الزمن والمال والجهد على المواطنين والإدارة على حد سواء، وأسهم في إعاقة نمو اقتصاد حر ومؤثر، فضلاً عن تعزيز مظاهر الفساد الإداري (أبوزقية,2022, ص14؛ القذافي,1976, ص223). وتم اتهام قطاع الخدمات والتجارة بالاستغلال بالرغم من دورها الحيوي في اعتبارها قناة يتنفس معها القطاع الإنتاجي فقد تم تسميتها بالسمسرة (القذافي,1978, ص264). وسعت ليبيا في ظل تبنيها للنظام الاشتراكي، إلى تسريع التحول الاقتصادي عبر ما أطلق

عليه باختصار الزمن الثوري، القائم على تجاوز المراحل التقليدية للتنمية وقطع مسافات التخلف في فترة زمنية وجيزة, وقد تم تصوير الثورة بوصفها عملية استيعاب سريع للتجارب السابقة والبناء عليها لتحقيق التقدم، وهذا السياسات المتسرعة انعكست على سياسات الإصلاح الزراعي التي ركزت على التنفيذ السريع على حساب التخطيط المتدرج, وفي هذا الإطار فقد شرعت الدولة يعد ذلك بتبرير الأخطاء والأضرار الناتجة عن التعجيل باعتبارها ثمنًا حتميًا للتقدم، كما تم التغاضي عن الالتزام بالنظم الإدارية والمالية وإضعاف الدور الرقابي للأجهزة المختصة، بما في ذلك ديوان المحاسبة، الأمر الذي أفرز خلل مؤسسي رافق تجربة التحول الاشتراكي (القذافي,1971, ص ص327-328). كما ورافق تنفيذ السياسات التنموية قيام الدولة بفرض سياسة تقشفية تمثلت في تقليص بنود الإنفاق العام وتخفيض إنتاج وتصدير النفط، وتبنّت السلطة خطابًا أيديولوجيًا يدعو إلى تحويل الطاقات الاستهلاكية إلى قوى إنتاجية، باعتبار ذلك أحد مرتكزات التوجه الاقتصادي في تلك المرحلة, مما أثر هذا التقشف على جعل الاقتصاد غير قادر على استيعاب الأنفاق، الذي بلغ نحو عشرين مليار دولار خلال سبع سنوات من عام 1975 إلى 1981م، الذي خلق ضغوط متزايدة على الميزانية العامة، لاسيما في ظل اعتماد الدولة شبه الكلي على الإيرادات النفطية, وعلى الرغم من تخصيص أغلب هذه المبالغ لقطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والطاقة والمياه، إلى جانب رصد سبعة مليارات دينار للخطة الخمسية اللاحقة وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي، فإن تسارع الإنفاق دون تنويع لمصادر الدخل أدى إلى تزايد الأعباء المالية على الخزانة العامة، وكبح قدرة الميزانية العامة على الاستدامة لمواجهة التقلبات الاقتصادية (القذافي,1976, ص ص2-187-192-194). وأدى الخلل في السياسة الاشتراكية إلى تراجع الثقة بين العاملين في قطاع الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع والدولة، وهو ما انعكس سلبًا على الأداء

الاقتصادي, وقد تبين ذلك في لجوء بعض الأفراد إلى تهريب العملة الصعبة أو اكتناز الذهب، فضلًا عن إخفاء السلع والمساهمة في إهمال المنشآت الإنتاجية، مما أسهم في تعميق مظاهر الاختلال الاقتصادي وإضعاف كفاءة النشاط الخدمي والإنتاجي (القذافي,1978, ص263). وعلى الرغم من التركيبة الشبابية للمجتمع الليبي، لم تنجح خطط التنمية الخمس المتعاقبة (1963–1968م، 1973–1975م، 1976–1981م، 1981–1985م، 2001–2005م) في إيجاد بدائل حقيقية للنفط لتمويل الاقتصاد والميزانية العامة, فقد تجاوز حجم الإنفاق خلال الفترة 1973–1993م أكثر من 100 مليار دولار، وفي ظل قوة سعر صرف مرتفعة للدولار وانخفاض السلع الأجنبية بسبب تدني أسعار النفط لفترات طويلة، فإن هذا الإنفاق رغم الظروف المواتية لذلك لم ينعكس على تحسن ملموس في مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي, ورغم توجيه أغلب هذا الإنفاق إلى قطاعات الزراعة والصناعة، فقد ظل الاقتصاد الليبي قائمًا على الاستيراد، وفشلت سياسات التوجه نحو الإنتاج والتصدير في إحداث تحول هيكلي مؤثر، بل تحولت العديد من المشروعات إلى عبء على الميزانية العامة، في حين لم تتجاوز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج القومي الإجمالي نحو 16% بحلول عام 2001م, (مسعود,2010, ص96). وواجهت الخزينة العامة ضغوطًا مالية نتيجة الإنفاق المباشر وسياسات الدعم، حيث أدى اعتماد الدولة على النفط كمصدر وحيد للإيرادات إلى عجز متكرر لدى المصرف المركزي، مما أثر على استقرار النقود وسعر صرف الدينار وعزز الانكماش الاقتصادي, وزاد ذلك مع ارتفاع الإنفاق على الدعم، إذ ارتفعت مخصصات السلع التموينية من 140 مليون دينار عام 2001م إلى 807 ملايين عام 2006م، فيما بلغ إجمالي دعم الدولة 1.37 مليار دينار عام 2001م و9.1 مليار دينار عام 2006م، دون أن تواكب هذه الإنفاقات نموًا حقيقيًا في الاستثمار أو الإيرادات المستدامة, رغم النمو الكبير في موارد الدولة على مدى

العقود، وبقيت مؤشرات التحسن المعيشي للسكان محدودة، إذ انخفض مؤشر الاستهلاك الإجمالي من 67% من الناتج المحلي عام 2001م إلى 36% عام 2006م, وبينما ارتفعت مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي من 27% إلى 71%، نتيجة زيادة الأسعار العالمية للصادرات، بينما ظل الإنفاق الرأسمالي شبه ثابت، من 6.2 مليار دينار عام 2001م إلى 15 مليار دينار عام 2006م، مع تركيزه على الكهرباء والمياه والاتصالات والأنشطة النفطية. وتعكس هذه المؤشرات في أن الوفرة المالية الناتجة عن الصادرات وسياسات التقشف لم تنعكس على الاستهلاك النهائي للسكان أو تحسين مستوى المعيشة (المصرف المركزي,أعداد 2003؛2004 ؛2005؛2006؛ اللجنة العامة للتخطيط,2006, ص ص8-54). ونظرًا للتوسع النقدي وتقليص الإنفاق على رواتب ومعاشات القطاع العام من عام 1981 إلى 2003م، فقد شهدت ليبيا ارتفاعًا في الأسعار ونقصًا في السيولة، بينما بقيت مرتبات الموظفين ثابتة، مما أدى إلى انكماش اقتصادي هدفه ترشيد الاستهلاك وزيادة الاحتياطيات النقدية للدولة, ولجأت الدولة لأول مرة عام 1982م إلى نظام الدعم للتخفيف من أثر التضخم، ، مخصصًا للسلع الأساسية مثل السكر والزيت والدقيق والمكرونة، مع تثبيت أسعار منتجات إستراتيجية كالوقود والكهرباء وحديد البناء، فيما تتحمل الخزانة الفارق بين التكلفة والقوة الشرائية للأسر، إضافة إلى تقديم دعم كامل للصحة والتعليم (العامة للتخطيط,2004, ص57). وتعكس البيانات المالية تقلص أوضاع المعيشة للسكان على مر العقود، مع أخذ في الحسبان التغير في قوة الدينار حيث أنخفض الدينار مقابل الدولار من 3 دولار للدينار إلى 70 سنت للدينار, وهذا ينعكس على قياس تقلص الأوضاع المعيشية بالدينار الليبي بين سنوات هذه الفترة, وكان متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية قياسًا بالناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 107 دينارات عام 1962م، و304 دينارات عام 1965م، ثم 656 دينارًا عام 1970م،

و1369 دينارًا عام 1975م، و3251 دينارًا عام 1980م، قبل أن يتراجع إلى 2169 دينارًا عام 1985م و1822 دينارًا عام 1990م، ثم ارتفع مجددًا إلى 2224 دينارًا عام 1995م و3246 دينارًا عام 2000م، مما يعكس تقلبات الدخل الفرد على خلال مراحل النمو الاقتصادي والسياسات المختلفة (التخطيط العام,2000, ص49).

. أساليب مواجهة ليبيا للأزمة الاقتصادية :

في أعقاب التضخم النقدي الناجم عن خلل هيكلي بين الإنفاق العام والإيرادات، اتجهت الدولة لمعالجة ذلك عبر سياسات انكماشية تضمنت تقليل السيولة, ومن تلك التوجهات قيام المصارف بفرض ادخار إجباري على الأفراد ، مع تشجيع الصادرات وتقليص المشاريع التنموية والوظائف العامة, في الوقت الذي أدت فيه هذه السياسات إلى خلل اقتصادي، تمثل في هشاشة النشاط الإنتاجي واستمرار الاعتماد شبه الكلي على تصدير النفط عبر دعم من الخزانة العامة، بالرغم من تراكم الاحتياطيات النقدية, فبينما ارتفعت الصادرات الكلية من 3 مليارات دولار عام 1995 إلى 31 مليارًا عام 2005، ظلت الصادرات غير النفطية دون 8%، كتعبير عن فشل الدولة في تحقيق نمو حقيقي في القطاعات الغير نفطية, الناتج عن انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن بسبب ضعف الدينار وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، مما عمق مظاهر الفقر وأعاق تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة (القذافي,1984, ص325؛ الغزواني,2015, ص103). كما واتخذت ليبيا إجراءات تدريجية لتحويل سياساتها الاقتصادية من النظام الاشتراكي الصارم نحو السماح بالملكية الخاصة وتشجيع النشاط الاقتصادي الفردي, فقد أتاح قرار رقم 427 لسنة 1989م الأساس القانوني للملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية، مما سمح بتمليك الوحدات العامة وخصخصتها لصالح شركات جماعية خاصة، مع إمكانية تشغيل العمالة بأجر. وتبع ذلك قرار رقم 340 لسنة 1991م الذي

نظم توظيف العاملين في الأنشطة الاقتصادية الفردية والتشاركيات، بدل اعتبارهم شركاء بلا أجر. كما أصدر قرار رقم 393 لسنة 1993م اللائحة التنفيذية للقانون رقم 11 لسنة 1992، التي نظمت الملكية العقارية والسكنية، وأتاحت الاستثمار العقاري من خلال التأجير والبناء لغرض البيع (المجمع القانوني الليبي,1990؛1992). في إطار إعادة تنظيم القوانين الاشتراكية وتكييفها مع التحولات الاقتصادية، أصدر قرار رقم 188 لسنة 1993م لإعادة تشكيل اللجنة الإدارية للشركة الوطنية للأسواق، حيث اقتصرت مهامها على الاستيراد وبيع الجملة إلى الموزعين الأفراد للتجزئة عبر القطاع الخاص. كما تم معالجة الخلل في التوظيف بالمشروعات التي تم خصخصتها، بنقل ملكية 626 مشروعًا إلى المساهمين، مع دخول 580 مساهمًا جديدًا، بقيمة تقديرية بلغت 7.4 مليون. ومنذ عام 2002م، بدأت إعادة هيكلة شركات القطاع العام الإنتاجية والخدمية، والسماح للقطاع الأهلي، المحلي والأجنبي، بالمشاركة في إدارتها وتمويلها مباشرة، بما يعكس الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا وتنوعًا (المجمع القانوني الليبي,1993؛ المصرف المركزي,2004).

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الأزمة الاقتصادية الليبية لم تكن حدثا طارئا , بل جاءت نتيجة تراكمات تاريخية ارتبطت بطبيعة البنية الاقتصادية للدولة الليبية والقائمة أساسا على الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية إلى جانب السياسات النقدية والمالية التي اتسمت بالتوسع النقدي وضعف التخطيط طويل المدى , وخاصة منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين وقد أسهمت هذه العوامل إلى جانب المتغيرات السياسية والضغوط الخارجية في بروز خلل في السياسات المالية والنقدية انعكست سلبا على الميزانية العامة والدين العام . كما وبين البحث أن الأزمة النقدية والمالية كان لها تأثير مباشر في دخل المواطن الليبي ومستوى معيشته , حيث تراجعت القدرة الشرائية وازدادت الأعباء الاقتصادية , الأمر الذي عمق من الآثار الاجتماعية للأزمة , وفي هذا السياق حاولت الدولة الليبية تبني مجموعة من السياسات لمعالجة هذه الأوضاع , ومن أبرزها سياسات الدخل الأساسي ودعم السلع الأساسية التي أسهمت جزئيا في التخفيف من حدة الأزمة , إلا أنها لم تنجح في تحقيق حلول جذرية مستدامة بسبب استمرار الخلل الهيكلي في الاقتصاد . وفي ضوء ذلك يبرز أهمية تجاوز الأزمة الاقتصادية الليبية يتبني إصلاحات شاملة تقوم على إعادة هيكلة السياسات النقدية والمالية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التخطيط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن , ويؤكد البحث في الختام على أهمية دراسة الأزمة الاقتصادية الليبية في إطارها التاريخي لفهم جذورها العميقة واستشراف آفاق سبل معالجتها الجذرية في المستقبل

المصادر والمراجع

أولا: المصادر :

(1) القذافي, معمر, السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ج 10, أمانة الأعلام, الإدارة العامة للثقافة, 1979م .

(2) القذافي, معمر , السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ط.1, ج 15, المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر, 1984م .

(3) القذافي, معمر, السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي. ج 3, تحت إشراف المكتب الشعبي بباريس, 1972م .

(4) القذافي, معمر, السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي,ج.8, أمانة الأعلام والثقافة,الإدارة العامة للثقافة والإرشاد القومي, 1977م .

(5) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط, نشرة الحسابات القومية للفترة 2001م-2006م, الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي, قسم الحسابات القومية, 2008م .

(6) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط, نشرة الحسابات القومية لفترة 2004م, الإدارة العامة لتخطيط الاقتصادي والاجتماعي, قسم الحسابات القومية, 2004م .

(7) اللجنة الشعبية العامة للعدل, (د,ت), موسوعة التشريعات المتعلقة بالحقوق العينية العقارية وتسجيلها بالسجل العقاري الاشتراكي والتشريعات الاشتراكية الأخرى ذات العلاقة, (الجزء الأول, القسم الثاني), دار الكتب الوطنية, بنغازي .

(8) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط, التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970م–2003م, مطابع الهيئة والوطنية للمعلومات والتوثيق, 2004م .

(9) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 15, السنة الثامنة, 1958م .

(10) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 15, السنة التاسعة, 1959م .

(11) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, أعداد 33–46, السنة الثامنة, 1970م .

(12) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 54, السنة الرابعة عشر, 1976م .

(13) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 33, السنة الثانية والعشرون, 1984م .

(14) المجمع القانوني الليبي,1986. الجريدة الرسمية. أعداد 8-13-14. السنة الثانية والعشرون- الرابعة والعشرون, 1986م .

(15) المجمع القانوني الليبي,1990. الجريدة الرسمية. أعداد 7-10. السنة الثامنة والعشرون - التاسعة والعشرون, 1990م .

(16) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 27, السنة الثلاثون, 1992م .

(17) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, أعداد 11-13, السنة 11, 1993م .

(18) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 18, السنة الثانية والثلاثون, 1994م .

(19) المجمع القانوني الليبي, الجريدة الرسمية, العدد 7, السنة الثالثة والثلاثون, 1995م .

(20) مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية, مجلد44, إدارة البحوث والإحصاء,طرابلس, 2004م .

(21) مصرف ليبيا المركزي, ميزان المدفوعات2009م, إدارة البحوث والإحصاء, 2009م .

(22) مصرف ليبيا المركزي, الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966م – 2017م), إدارة البحوث والإحصاء, 2017 .

(23) مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية, مجلد41, إدارة البحوث والإحصاء, 2001م .

(24) مصلحة الإحصاء والتعداد, الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم 2003م, وزارة التخطيط, 2003م .

(25) مصرف ليبيا المركزي, ميزان المدفوعات لعام 2004م (الطبعة الخامسة المنقحة),إدارة البحوث والإحصاء, 2004م .

(26) مصرف ليبيا المركزي, ميزان المدفوعات لعام 2006م , إدارة البحوث والإحصاء, 2006م .

(27) مجلس التخطيط العام, المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962م-2000م, إدارة الخطط والبرامج, مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي, 2001م .

(28) مركز البحوث الاقتصادية, دراسة تكاليف إنتاج المحروقات والكهرباء والمياه والصرف الصحي, معهد التخطيط, 2009م .

ثانيا: المراجع :

(29) أبوزقية, عبدالناصر محمد, (د,ت), إستراتيجيات ومفاهيم حول التنوع الاقتصادي والأمن المائي والغذائي في ليبيا, وزارة الاقتصاد والتجارة .

(30) حمدان, كمال, التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973م, التقارير الاقتصادية للنفط العربي, (ط1), معهد الإنماء العربي فرع لبنان, 1976م .

(31) شرننة, فرحات صالح ؛ الفرجاني, سالم أحمد, الخصخصة والشراكة, (ط1),المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر, درا الكتب الوطنية, 2006م .

(32) الغزواني, ناصر, الاقتصاد الليبي خلال مسيرة نصف قرن (بالتركيز على القطاع السياحي , جامعة الإسكندرية, 2015م .

(33) مسعود, حسين أمحمد, الدور الإقليمي الليبي تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1990م–2005م, مجلس الثقافة العام, 2010م .

ثالثا: المجلات :

(34) الشامي, سلام, تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990م – 2009, مجلة العلوم الاقتصادية, مجلد9, جامعة كربلاء, 2014م .